

كلمة

سعادة سفير دولة قطر في مملكة هولندا (لاهاي)

المندوب الدائم لدى منظمة حظر الأسلحة

الكيميائية

السيد صالح عبد الله البوعينين

بمناسبة انعقاد الدورة الاسـتثنائية الثانية
لمؤتمر الدول الأطراف لمراجعة تطبيق
معاهدة حظر الأسلحة الكيميائية "مؤتمر
المراجعة الثاني" في مركز المنتدى العالمي.

لاهاي: 7 – 2008/4/18م

السيد الرئيس..

السيدات والسادة..

أودُ بدايةً باسم دولة قطر أن أتقدم إليكم وإلى كافة الأعضاء بالتهنئة على توليكم مسئولية إدارة أعمال هذه الدورة الاستثنائية الثانية الهامة لمؤتمر الدول الأطراف لمراجعة تطبيق معاهدة حظر الأسلحة الكيميائية (مؤتمر المراجعة الثاني).

وأنتهز هذه المناسبة لتهنئة سعادة الأخ السفير وليد الخريجي سفير المملكة العربية السعودية و مندوبها الدائم لترأسه لهذه الدورة الاستثنائية. ونحن على ثقة تامة بأن ما لديكم من الخبرة والكفاءة سيُساعداكم في إنجاز أعمال هذه الدورة والوصول بها للنتائج المرجوة..

ونؤكد..

بأن دولة قطر سئواصل دعمها لجميع الأنشطة المتعلقة بالاتفاقية وتقويتها مستقبلاً لإنجاح أعمال المنظمة وتحقيقها للأهداف التي أنشئت من أجلها..

السادة الحضور :

انطلاقاً من التزام دولة قطر بمسؤوليتها عن أداء دورها في صون السلم والأمن الدوليين ، فقد جاء توقيعها على اتفاقية حظر استحداث وإنتاج واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدميرها منذ عام 1993م .. ثم صدّقت عليها في الثالث عشر من أغسطس 1997م .

كما عمّلت دولة قطر، بكافة أجهزتها وهيئاتها على تنفيذ التزاماتها نحو هذه الاتفاقية على الوجه الأكمل ..

ويسعدني استعراض هذه الالتزامات.

فقد تم إنشاء اللجنة الوطنية لحظر الأسلحة بتاريخ
2004/10/4م باعتبارها الجهة المناط بها اتخاذ الخطوات
والتدابير الخاصة بتنسيق وتنفيذ ومتابعة إجراءات هذه الاتفاقية مع
الجهات المعنية داخل الدولة وخارجها.

وبتاريخ 2007/7/30م..

صدر بحمد الله القانون رقم (17) لسنة 2007 م المعني
بحظر الأسلحة الكيميائية والذي يعكس مدى اهتمام الدولة بتفعيل
أهداف الاتفاقية التي تم إقرارها من قبل المجتمع الدولي .

كما قامت اللجنة بتشكيل فريق عمل لوضع مشروع اللائحة
التنفيذية لهذا القانون، والتي فرغت من وضع المسودة الأولية لهذا
المشروع إيداناً بإصدار اللائحة ووضع القانون موضع التنفيذ..

كما قامت اللجنة منذ توليها المسؤولية بدور كبير في مجال التوعية والتثقيف وذلك بعقد العديد من الندوات والدورات وورش العمل تحت إشراف خبراء المنظمة مما سهّل المهمة كثيراً على المعنيين ، ومنها على سبيل المثال لا الحصر :

أولاً: ورشة عمل على المستوى الإقليمي حول التشريعات والتدابير المتعلقة بتنفيذ اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية وشارك فيها ممثلون من دول مجلس التعاون الخليجي ، وزارة الدفاع ، وزارة الداخلية ، وبعض وزارات وهيئات الدولة .

ثانياً: الندوة الخاصة بالاستعداد الأمني لأسياد 2006 تحت إشراف فريق التخطيط اليوناني لمكافحة الإرهاب الكيميائي وشارك فيها بعض الكوادر

القيادية في القوات المسلحة القطرية، وزارة الداخلية، اللجنة المنظمة لدورة الألعاب الآسيوية الدوحة 2006، وبعض وزارات وهيئات الدولة . وكذلك تم عقد

ثلاث دورات خاصة بقوات الأمن الداخلي لذات الغرض

ثالثاً: استضافت دولة قطر الاجتماع الخامس للهيئات

الوطنية لمجموعة الدول الآسيوية بمنظمة حظر

الأسلحة الكيميائية (OPCW)، والذي عُقد

بالدوحة خلال الفترة من 4 - 2007/9/6م.

رابعاً: أقامت اللجنة ورشة عمل للتوعية الوطنية

والصناعة في إطار اتفاقية حظر الأسلحة

الكيميائية وتطبيقاتها في دولة قطر بالدوحة

خلال الفترة من 25 - 2008/3/26م.

خامساً: أقامت اللجنة العديد من الدورات للقوات

المسلحة تختص في مجال الدفاع الكيميائي .

كما قامت اللجنة بالإعلان السنوي عن المرافق طبقاً للمادة السادسة من الاتفاقية وكذلك المواد الكيميائية المدرجة فيها.

وقد قامت المنظمة بإجراء تفتيش على أربعة مصانع بالدولة خلال الفترة السابقة ، وكانت نتائج التفتيش مطابقة للإعلانات ومتطلبات الاتفاقية وتم الإشادة من قِبَل المُنظِّمة بحُسن التنظيم والتنسيق والتعاون التام بين فريق التفتيش ومسئولي اللجنة الوطنية والقائمين على المصانع .
سيدي الرئيس,

وفي إطار عالمية هذه الاتفاقية, فان ما أشار إليه سعادة الأمين العام في رسالته إلى هذه الدورة من أن خطة العمل الخاصة بعالمية الاتفاقية التي أوصى بها مؤتمر الاستعراض الأول في عام 2003م يلقي من جانبنا كل الدعم والتأييد.

فلا زالت هناك دول عده خارج إطار الاتفاقية وأن ما يثير انزعاجنا امتلاك بعضا من هذه الدول أسلحة كيماوية.

ومنذ مؤتمر الاستعراض الأول فلا زال الوضع في الشرق الأوسط يزداد تدهورا وتعقيدا, وذلك في ظل إصرار الاحتلال الإسرائيلي بحيازته

لأسلحة الدمار الشامل ورفضه الانضمام للاتفاقيات والمعاهدات الدولية ذات الصلة.

إن عالمية الاتفاقية, وتنفيذها الكامل والفعال دون تمييز سيحقق السلم والأمن الدوليين المنشودين.

وفي الختام أنتهز هذه المناسبة للتقدم للمدير العام للمنظمة وجميع العاملين معه بالشكر والتقدير على مواصلة جهوده الحثيثة للوصول بالمنظمة إلى غاياتها المرجوة.

مع أمنياتي لكم بالتوفيق والسداد ...
والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،،